

متطلبات تطبيق الجباية الإلكترونية في الجزائر: دراسة ميدانية على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بشار

Requirements for the Application of Electronic Taxation in Algeria: -Field study at the regional directorate of tax Bechar

أ.د. أقاسم عمر

جامعة أحمد دراية أدرار

oakcem2007@yahoo.com

ط.د. عرباوي أحمد خالد

جامعة أحمد دراية أدرار

kh.arbaoui@univ-adrar.dz

الملخص: هدفت هذه الورقة البحثية إلى توضيح مختلف الخصائص والصعوبات التي تواجه الإدارة الضريبية فيما يخص اخضاع المعاملات التجارية الالكترونية لمعدلات ضريبية، وما هي أبرز المتطلبات اللازمة لذلك. بحيث اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على وصف متغيرات الظاهرة وتحليله من خلال دراسة إحصائية متمثلة في اعداد استبيان تم توجيهه إلى عمال المديرية الجهوية للضرائب لولاية بشار. ومن خلال هذا توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها: مواجهة النظم الضريبية عدة مشاكل وصعوبات في فرض رسوم ضريبية على هذه المعاملات الأمر الذي قد يفوت عليها فرصة تعزيز الإيرادات الضريبية؛ عدم وجود توجه موحد حول جباية التجارة الإلكترونية وعدم مواكبة الأنظمة الضريبية للمستجدات التكنولوجية؛ القوانين والتشريعات الضريبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق الضريبة الالكترونية ينبغي إعادة تحديثها؛ الإمكانيات الفنية والتقنية للإدارة الضريبية في الجزائر غير مؤهلة للتنظيم وتحصيل الضريبة الالكترونية؛ و أخيرا، ثقافة المجتمع الضريبي في الجزائر من شأنها أن تشكل صعوبة تقبله لمعدلات ضريبية على معاملاته الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: ضريبة إلكترونية- تشريعات ضريبية- مجتمع ضريبي-إدارة ضريبية.

Abstract: This paper aims to clarify the various characteristics and difficulties facing the tax administration with regard to subjecting electronic business transactions to tax rates, and what are the most important requirements for this. This research was based on a descriptive and analytical approach that describes the variables of the phenomenon and analyses it through a statistical study, which is the preparation of a questionnaire was directed to the workers of the Regional Directorate of Taxes of the province of Bashar. Through this, the research reached a number of results, the most important of which are: Tax systems face several problems and difficulties in imposing tax charges on these transactions, which may miss the opportunity to enhance tax revenues; Lack of a unified approach on collecting e-commerce and not keeping up with tax regulations for technological developments; Algerian tax laws and regulations are not suitable for the application of electronic tax it should be updated; The technical capabilities of the tax administration in Algeria are not eligible for the organization and collection of the electronic tax; The culture of the tax community in Algeria would make it difficult to accept tax rates on its electronic transactions. Haut du formularies Bas du formularies

Key Words: Electronic taxation, Tax legislation, Tax community, Tax administration.

JEL Classification: H22, H25

*مرسل المقال: عرباوي أحمد خالد (kh.arbaoui@univ-adrar.dz).

المقدمة:

شهد العالم مؤخرا ثورة حقيقية في تقنيات المعلومات والاتصالات مست جميع المجالات بما فيها التجارية، وهو ما نتج عنه ظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونية، والتي لقت انتشارا ونمو متزايدا عبر العالم خاصة مع تنامي استخدام الأنترنت، مما وضع غالبية النظم الضريبية أمام تحدي حقيقي حول إمكانية فرض معدلات ضريبية على هذه المعاملات التجارية الإلكترونية، إلا أن معظم الدول لم تستطيع أنظمتها الضريبية من مسايرة هذا التطور بسبب ما تحمله هذه المعاملات من خصائص ومشاكل عديدة. فالجزائر كغيرها من الدول تحاول مواكبة كل مستحدثات تكنولوجيا المعلومات والاتصال أين قامت بسن قانون التجارة الإلكترونية مؤخرا وهو ما يضعها كذلك أمام حتمية تطبيق الجباية الإلكترونية. من هنا ومن خلال ما سبق تتضح البنا الإشكالية التالية: ما هي متطلبات تطبيق الجباية الإلكترونية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

● بماذا تتميز خصائص المعاملات الإلكترونية؟

● ما هي أبرز المشاكل التي تعيق تطبيق ضريبة على التجارة الإلكترونية؟

● هل يعتبر النظام الضريبي في الجزائر قادر على تبني الضريبة الإلكترونية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مختلف الآليات وأبرز المتطلبات التي يمكنها ان تسمح لنا بإخضاع مختلف المعاملات التجارية الإلكترونية إلى معدلات ضريبية في الجزائر خصوصا وأنها بدأت بتطبيق التجارة الإلكترونية مؤخرا وفقا لقانون 18-05.

فرضيات الدراسة:

● المجتمع الجزائري يمتلك ثقافة التعاملات التجارية الإلكترونية وثقافة ضريبية تسمح له بتقبل الضرائب الإلكترونية.

● التشريعات والقوانين التجارية والضريبة الجزائرية تعتبر ملائمة لتطبيق الضريبة الإلكترونية في الجزائر.

● الإمكانيات التقنية والمادية والبشرية لدى إدارة الضرائب تعتبر كافية وجاهزة لرقمنة الإدارة الضريبية وتحصيل مختلف مداخيل الضرائب الإلكترونية.

منهج الدراسة: بغرض اجراء تقييم وتحليل علمي ومنهجي لأسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قمنا باعتماد المنهج الوصفي والتحليلي، في حين تم الرجوع في الجانب النظري إلى مختلف الدراسات والأبحاث التي سبقت هذا الموضوع من كتب ومقالات ومواقع إلكترونية، أما فيما يخص اجراء المقاربة التطبيقية فاعتمدنا على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الرئيسية للموضوع الدراسة والذي يتمحور أساسا على محورين رئيسيين هما البيانات الشخصية و متطلبات الجباية الإلكترونية في الجزائر.

مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة يشمل عمال مديرية الضرائب لولاية بشار بحيث اعتمد الباحث على عينة عشوائية بسيطة لاعتقاده أنها تتناسب مع معطيات الدراسة شملت هذه العينة 32 عامل.

أساليب التحليل الإحصائي: بهدف الإجابة عن مختلف أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم اختبار مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تناسب تحليل البيانات التي تم جمعها كما يلي: الدراسة الديمغرافية للعينة؛ اختبار الصدق والثبات؛ اختبار التوزيع الطبيعي؛ اختبار الفرضيات.

حدود الدراسة:

-الحدود المكانية: تمثلت في المديرية الجهوية للضرائب لولاية بشار.

-الحدود الزمانية: امتدت فترة الدراسة من شهر جويلية إلى غاية سبتمبر 2019.

الدراسات العلمية السابقة:

● دراسة م. م. كشكول عبد، (2012)، أثر التجارة الإلكترونية في فرض الضرائب، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18 العدد 68: هدفت إلى دراسة التجارة الإلكترونية وأثرها في فرض الضرائب واختيار إمكانية تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب وفقا للمفاهيم المتطورة بهذا المجال، والنهوض بواقع الهيئة العامة للضرائب وتطويرها لمواكبة التطورات الحديثة. وكانت من بين النتائج التي توصلت إليها هي أن هناك افتقار للبنية المالية والنقدية المناسبة لتسهيل عمليات الدفع والنسويات الناجمة عن التعاملات في التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى قلة الكادر الوظيفي الضريبي القادر على التعامل مع التجارة الإلكترونية والتطبيقات النقدية الحديثة في ظل غياب حملة الشهادات التقنية العاملة في هذا المجال وعدم تطوير قابليات العاملين في الضريبة من جهة ومن جهة ثانية عبر إشراكهم في دورات تدريبية في هذا المجال.

● دراسة رافت رضوان، رشا عوض، ولاء الحسيني، (2000)، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية مجلة التنمية المجلد 02 العدد 02، الكويت: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المشكلات الأساسية والتحديات المترتبة على التعاملات التجارية الإلكترونية الجديدة. كما تناقش عدة حلول مقترحة وتقدم إطارا عاما لتطبيق الضرائب على مثل هذه التجارة والذي يتمثل في الإطار المفاهيمي، التشريعي، الإجرائي، التنفيذي والذي يحاول توفير البيئة المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة.

● دراسة Shamin Ahmed (2007)، تأثير ضريبة المبيعات على تجارة الأنترنت Economic Lettre 560-557: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيف يمكن أن تؤثر ضريبة المبيعات على مشتريات الأنترنت في قرار شراء البضائع عبر الأنترنت بحيث أظهرت النتائج بظهور ارتباط قوي بين الضريبة والقرارات على جميع المبيعات في كندا سوف يقلل من عدد المشتريين بنسبة تصل إلى 49%.

● دراسة E.Ahmed, A.S.Hejaz (2007) نموذج ديناميكي لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية Applied Mathematics and Computation 187 965-967: هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء نموذج ديناميكي يوضح فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك شروط لاستقرار السوق تفرض قيود على المعايير الضريبية في القطاعين التقليدي والإلكتروني. تم استخدام هذا

النموذج لاستنباط الشروط على عدد من شركات الإلكترونيات لتجنب عدم استقرار السوق وهذا ما فسر ظاهرة التوسع المفرط للعديد من الشركات في قطاع التجارة الإلكترونية.

- دادن عبد الوهاب (2004)، الجباية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، نقاشات ومشاكل وتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير العدد 03: هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، حيث ينصب اهتمام الباحث بدرجة أولى على النقاشات، المشاكل والتحديات حول معاملة الضريبة للصفقات التجارية الإلكترونية التي لا تعترف بقيود الزمان والمكان. وكانت من أهم النقاط التي خرجت بها هذه الدراسة أنه في ظل النقاشات المطروحة والمبادئ الجبائية المتعارف عليها (البساطة، الفعالية، العدالة، عدم الازدواج الضريبي) لم تتوحد اتجاهات الدول حول الجباية الإلكترونية وبالرغم من الصعوبات العديدة التي تواجه أنظمتها الضريبية بدأت تفكر في إنشاء صيغة جديدة تتماشى مع خصوصيات التجارة الإلكترونية مستقبلاً، بالإضافة إلى ضرورة توحيد السياسات الجبائية على الأنترنت حتى لا تكون منافسة جبائية بين مختلف الدول بعد أن ألغيت الحدود الجغرافية عن طريق التجارة الإلكترونية.

1. الخلفية النظرية للضريبة الإلكترونية:

1.1. خصائص المبادلات الافتراضية وإشكالية فرض الضرائب:

أ. المنتجات الرقمية: على غرار التجارة التقليدية فشبكة الأنترنت أتاحت فرصة الحصول على منتجات رقمية في شكل كتب إلكترونية، برامج حاسوب، أفلام فيديو، تسجيلات صوتية، تقارير وأبحاث إلكترونية. وهو ما يعتبر كما ذكرنا سابقاً تحدياً حقيقياً أمام السلطات الضريبية في ظل صعوبة إخضاع هذا النوع من المنتجات لمعدلات ضريبية (رأفت، رشا، و ولاء، 2004).

ب. اختفاء الأوراق الثبوتية للمعاملات: ما يميز طبيعة المعاملات الإلكترونية كونها لا تشترط أي وثيقة مكتوبة تثبت التعامل التجاري الإلكتروني وبالتالي فإن الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الوحيد في إثبات التعاملات (دادن، 2004).

ج. استخدام النقود الإلكترونية: مع مرور الزمن أصبحت الرقائق الموجودة في البطاقات الإلكترونية وسيلة للحصول على مختلف السلع والخدمات عبر الأنترنت، بالإضافة إلى أنها تعيق التسجيل المحاسبي وهو ما من شأنه أن يزيد من فرص التهرب الضريبي (عزوز، 2015).

2.1. إشكالية فرض الضرائب:

أ. صعوبة تحديد هوية المكلفين: لا يرى طرفي التعامل التجاري الإلكتروني كل منهما الآخر وبالتالي قد لا يعرفان كافة المعلومات الأساسية عن بعضهما البعض كما هو الحال في التعاملات التجارية التقليدية، ونتيجة لذلك قد يجد البائعون عبر الأنترنت صعوبة في استكمال الملفات الضريبية التي تقيد السلطات التشريعية الالتزام بها، و قد يستغل

هؤلاء البائعون ذلك للتهرب من الضريبة بعدم تسجيل هذه التعاملات في الدفاتر المحاسبية الرسمية (عزوز، 2015، صفحة 75).

ب. صعوبة تحديد الدولة صاحبة الاختصاص: هذا المبدأ يتفق تماما مع مبدا الممارسة التقليدية للضريبة على مبيعات السلع والخدمات فالدولة التي لها الحق في فرض الضريبة هي الدولة التي تمت فيها العملية التجارية. بحيث نادى العديد من الكتاب لتطبيق هذا المبدأ أبرزهم (McLUR) والذي دعى في سنة 1997 إلى فرض الضريبة على التجارة الالكترونية مستندا على مكان استهلاك السلعة والخدمات مع تسجيل المستند. وقد طلب في هذا الشأن اجراء مراجعة شاملة لنظام ضريبة المبيعات الأمريكية مع تبسيط إجراءات الإدارة الضريبية (McLure & C, 1997).

ج. صعوبة القياس بالوحدة الرقمية بضريبة BIT TAX: من أبرز الصعوبات الفنية التي تواجه مجال فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية القياس بالوحدة الرقمية، والتي كانت من أبرز الحلول التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية، من طرف العديد من الباحثين أبرزهم (Arthur Cardell) و (Id Ran) من خلال ورقة بحثية حملت عنوان الثورة الجديدة). و بذلك يفترض بأن تلائم هذه الضريبة لتحل محل الأنظمة المرتكزة على TVA السلع والخدمات الرقمية (BITS). هذه الوحدة تعتبر إشارة لكثافة البث بغض النظر عن القيمة الحقيقية لهذا الاتصال، مع العلم أن كل ثماني وحدات رقمية (XBits) تمثل واحد (bytes) و نستخدم الأخير لتمثيل حرف واحد في كل اتصال (Houghton & Gary, 2000).

د. صعوبة اثبات التعاملات والعقود: غالبية الحكومات والأنظمة الضريبية تواجه مشكلة اثبات التعاملات والعقود بسبب ما يميز هذا المجال من غياب للوثائق الثبوتية للتعاملات وهو ما يشكل صعوبة توثيقها وتسجيلها خاصة في الجانب المحاسبي والتي تسمح للإدارة الضريبية بتتبع آثار العملية التجارية، فهذا يشترط أن يكون هناك إطار تشريعي للتعاملات الالكترونية، لأن غيابها قد يؤثر على التعاملات الإلكترونية. فالجزائر مثلا تعتبر من بين الدول الحديثة التي سنت قوانين تقتضي بضرورة اثبات التعامل عبر عقد الكتروني (عزوز، 2015).

3.1 تحديات النظام الضريبي أمام المعاملات التجارية الإلكترونية:

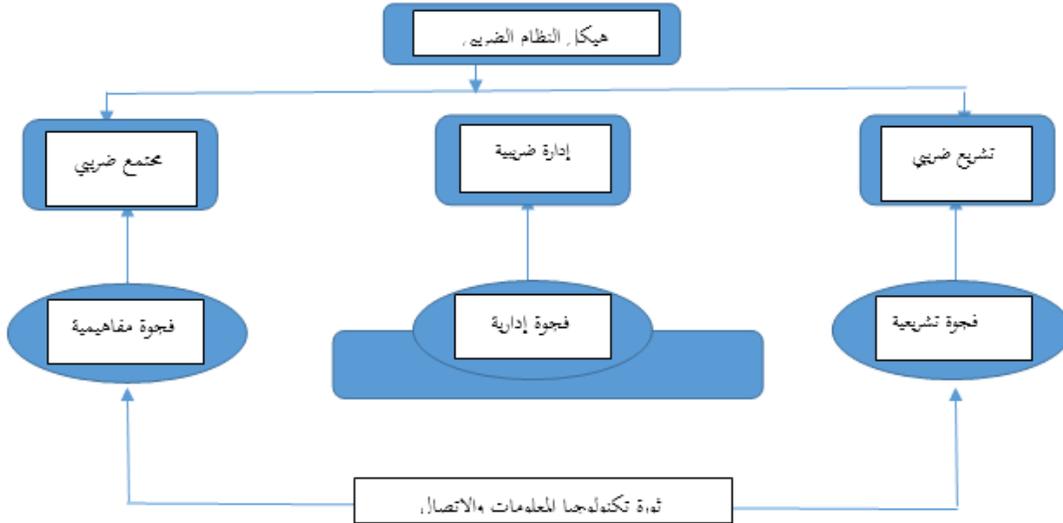
هيكل النظام الضريبي يتشكل من ثلاث دعائم رئيسية (دادن، 2004):

- تشريعات ضريبية: وتتمثل في اللوائح القانونية للنظام الضريبية والخاصة بضبط الآليات وأساليب فرض الضرائب وتنظيم تحصيلها.
- الإدارة الضريبية: تشمل مختلف الهياكل المادية والتقنية والتي تسهر على عملية تنظيم وتطبيق القوانين الضريبية.
- المجتمع الضريبي: يتمثل في مختلف الأشخاص الذين يمارسون نشاطات تخضع لمعدلات ضريبية.

فالمعاملات التجارية الإلكترونية من شأنها ان تؤثر على النظام الضريبي ثلاث فجوات يمكن شرحها في الشكل

التالي:

الشكل 01: "هيكل النظام الضريبي"



المصدر: رأفت رضوان، رشا عوض، ولاء الحسيني 2004، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، مجلة التنمية العدد 02، الكويت، ص 06.

في ظل التطبيقات الناتجة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ظهر قصور في العلاقة بين النظام الضريبي ومستحدثات تقنيات المعلومات مما أدى إلى ظهور فجوات في كافة عناصر الهيكل الضريبي نوجزها فيما يلي:

- **فجوة تشريعية:** ظهور وانتشار المعاملات التجارية الإلكترونية جعل من التشريعات والقوانين الضريبية غير قادرة على مواجهة هذه المعلومات لما تحمله من خصائص نوعية. وهذا ما أدى إلى ظهور هذه الفجوة في القوانين الضريبية والتي ينبغي عليها أن تعيد تحديث قوانين خاصة بهذه المعاملات حتى يتسنى لها التحكم في مختلف المبيعات والمشتريات والخدمات التي تتم بطريقة رقمية.
- **فجوة إدارية:** يكمن الدور الرئيسي للإدارة الضريبية في تنظيم فرض وتحصيل الضرائب وتوفير بيئة مناسبة، لكن مع تطبيق التجارة الإلكترونية أصبح لزاماً على الدولة إعادة تحديث الإدارة الضريبية من خلال رقميتها وادخال كافة الابتكارات التقنية عليها ورسكلة ومختلف عمالها لضمان أداء مهنتها على أكمل وجه.
- **فجوة مفاهيمية:** المجتمع الضريبي يعاني من وجود فجوة مفاهيمية فبالرغم من انتشار المعاملات التجارية الإلكترونية إلا أنه ما زال يوجد قصور مفاهيمي لدى المجتمع في صعوبة فهمه لمفردات وطبيعة هذه العمليات فمثلاً عندما يقوم بتحميل تسجيلات أو أفلام من على مواقع الأنترنت تعتبر منتجات رقمية لكن عندما يقوم بتسجيلها في أسطوانات تصبح منتجات مادية.

4.1 مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي لضريبة الإلكترونيّة: قامت منظمة التعاون الاقتصادي بإعطاء مجموعة

من المبادئ لتنظيم الضريبة الإلكترونيّة نذكر منها (Comité des affaires fiscales, 1998) :

- الحياد: ينبغي أن تهدف الضرائب الى ضمان الحياد والإنصاف بين مختلف أشكال التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونيّة. كما يجب أن تتخذ القرارات الضريبية باعتبارها اقتصادية وليس مالية. أم في حالة ان كانت معاملات مماثلة يجب أن تحسب الضريبة الإلكترونيّة على أساس الضريبة في المعاملات التقليدية.
- الكفاءة: ينبغي تخفيض تكاليف الضريبة لدفعي الضرائب والإدارة الضريبية قدر الإمكان.
- البساطة واليقين: يجب أن تكون القواعد الضريبية واضحة وبسيطة لفهمها بحيث يتمكن دافعوا الضرائب توقع النتائج الضريبية للمعاملة بما في ذلك الضريبة وتوقيت وطريقة تقييم الضرائب.
- الفعالية والإنصاف: بمعنى أنه يجب أن تتوفر الضرائب بمقدار الضريبة المناسب في تاريخ الاستحقاق على العمل على تقليل أكبر قدر ممكن من فرص التهرب الضريبي وتجنبه على ضمان أن تكون التدابير المضادة متناسب مع المخاطر التي تنطوي عليها.
- المرونة: يجب أن تكون أنظمة الضرائب مرنة وديناميكية حتى تتماشى مع تقبل التقنيات والمعاملات التجارية.

5.1 القوانين العالمية الصادرة للمعالجة الضريبية لمعاملات التجارة الإلكترونيّة :

لقد أصدرت عدة دول قوانين خاصة بفرض الضرائب على معاملات التجارة الإلكترونيّة نذكر منها (حامد، 2011):

○ أصدر الكونغرس الأمريكي ما يعرف بقانون الحرية الضريبية للأنترنيت الذي يتضمن النقاط الآتية:

- إعفاء التجارة الإلكترونيّة من الضرائب المحلية والفدرالية.

- اعتبار الأنترنيت منطقة تجارة حرة.

-تكوين لجنة استشارية مهمتها تحديد كيفية معالجة التجارة الإلكترونيّة ضريبيا.

○ في بريطانيا صدر قانون منع الاحتكار المسمى بقانون المنافسة الذي يوصي بما يلي:

- حماية الإيرادات الضريبية السيادية من خطر الانخفاض.

- عدم التسرع بمعالجة التجارة الإلكترونيّة ضريبيا.

- السعي إلى التحول إلى مجتمع يقوم على تكنولوجيا المعلومات.

○ في استراليا وبناء على تقرير لجنة الحسابات العامة والمراجعة التابعة للبرلمان الأسترالي تبين ما يلي:

- لا تخضع صناعة البرمجيات لضريبة المبيعات.

- انخفاض الإيرادات الضريبية من مبيعات الجرائد نتيجة لتحول الجمهور إلى صناعة الأخبار والمعلومات

الإلكترونية المغفأة من الضريبة.

- إعفاء السلع المستوردة بالبريد التي لا تزيد قيمتها عن 1000 دولار من الضريبة والرسوم الجمركية.

-إعفاء الموسيقى المحمولة إلكترونيا من الضرائب والرسوم الجمركية، بينما تخضع الأسطوانات المستوردة

لضريبي المبيعات والرسوم الجمركية.

2. الدراسة الميدانية:

1.2. أداة الدراسة: تم إعداد الاستبانة كما ذكرنا سلفا وكان ذلك على النحو التالي:

أ. إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛

ب. عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم؛

ت. توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى مجموعتين: المجموع الأولى تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 5 فقرات؛ والمجموعة الثانية تتناول متطلبات الجباية الإلكترونية كما هو موضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): جدول تقسيم الأبعاد.

الأبعاد	المحتوى	عدد الفقرات
البعد الأول	التشريعات والقوانين	09
البعد الثاني	الإدارة الضريبية	05
البعد الثالث	المتجمع الضريبي	06

المصدر: من إعداد الباحثين.

عرض نتائج التحليل الوصفي لاستجابة مفردات عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

الجدول رقم (02): درجة الموافقة - ليكرت الخماسي -

درجة الموافقة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا
	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين

2.2. صدق وثبات الاستبيان: تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

أ. صدق فقرات الاستبيان. تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان عن طريق التحكيم وكذا الاتساق الداخلي والبنائي من خلال استخدام كل من معامل الارتباط سيرمان فيما يخص الاتساق الداخلي وكذا معامل الارتباط بيرسون بالنسبة للاتساق البنائي.

ب. ثبات فقرات الاستبانة: تم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات (Cronbach Alpha)، إذ قام الباحثين بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لأنه يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة لأخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإنه يزيد بتقدير جيد للثبات وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة طبقت معادلة (Cronbach Alpha) على درجات أفراد الثبات وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية

بخصوص القيم المناسبة (Alpha)، وبالنسبة لمعامل ثبات الاستبانة ككل فقد بلغ ألفا كرونباخ 0.591، أي 59.1% وهي نسبة ثبات ممتازة لأداة الدراسة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): معامل الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ).

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
57	0.591

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

3.2 وصف خصائص عينة الدراسة:

بغرض التعرف على بعض الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة عينة الدراسة، تناول الجزء الأول من الاستبيان بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة وهي: الجنس، السن، سنوات الخبرة، المستوى الدراسي.

- توزيع أفراد العينة حسب متغير السن: يبين الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

الجدول رقم (04): توزيع الأفراد حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	20	62.5
أنثى	12	37.5
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول أن أعلى نسبة من المحييين هم ذكور حيث بلغ عددهم 20 وبنسبة 62.5% في حين بلغ عدد الإناث 22 أنثى بنسبة مئوية تقدر ب 37.5%. وهذا ما يفسر عزوف العنصر النسوي عن امتهان هذه المهنة في الجزائر وتفضيلهم لمهن أخرى.

توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية: يبين الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم (05): توزيع الأفراد حسب متغير الخبرة المهنية.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
10-15 سنة	13	40.6
أكثر من 15 سنة	19	59.4
المجموع	32	100

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مستخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول التالي أن الخبرة المهنية لغالبية العينة 19 فرد أكثر من 15 سنة بنسبة 59.4%، اما بخصوص بقية الأفراد فقد بلغ 40.6%.

توزيع أفراد العينة حسب متغير السن: يبين الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة

الجدول رقم (06): توزيع الأفراد حسب متغير السن.

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
18-25 سنة	3	9.4
26 إلى 35 سنة	8	25
36 إلى 45 سنة	12	37.5
46 سنة فأكثر	9	28.1
المجموع	32	100

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مستخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول أن غالبية العينة تتراوح هم من الفئة العمرية (36-45 سنة) بلغ عددهم 12 بنسبة 37.5% تليها فئة أكثر من 46 والتي بلغ عددها 9 بنسبة 28.1%، ثم (26 إلى 35 سنة) بلغ عددها 8 بنسبة 25% في حين لم يشكل الذين تتراوح أعمارهم 18-25 سنة إلا 3 أشخاص بنسبة 9.4%.
توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي: يبين الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي:

الجدول رقم (07): توزيع الأفراد حسب متغير المستوى الدراسي.

المستوى الدراسة	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	10	31.1
ليسانس	9	28.1
ماستر/ماجستير	12	37.5
دكتوراه	1	3.1
المجموع	32	100

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مستخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول أن أعلى نسبة من المجيبين هم حاملو شهادة الماستر أو الماجستير حيث بلغ عددهم 12 بنسبة 37.5% يليهم حملة شهادة البكالوريا 10 أفراد بنسبة 28.1%، ثم الأفراد المتحصلون على شهادة الليسانس عددهم 9 بنسبة 28.1% بالمقابل بلغ فرد واحد حامل لشهادة الدكتوراه بنسبة 3.1%.
من خلال النتائج المستخرجة للمعدل الأعمار والخبرة المهنية والمستوى التعليمي نلاحظ وجود علاقة بين الفئة العمرية للعينة المدروسة وخبرتهم المهنية وهذا ما بين أن المديرية الجهوية لإدارة الضرائب تملك كوادر و عمال ذات خبرة وتلقت تكوين جامعي جيد مما يدفعها لأداء مهامها على أكل وجه وهو ما يسمح لهذه العينة بالتجاوب الجيد مع مختلف أسئلة الاستبيان.

اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات متغير متطلبات الجباية الإلكترونية في الجزائر:

الجدول رقم (08): اتجاهات عينة الدراسة

أبعاد المحور	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
التشريعات والقوانين	تعتبر الأرضية القانونية في الجزائر قادرة على تبني التجارة الإلكترونية	2.28	1.085	متوسطة
	الإطار التشريعي الضريبي الجزائري يحتاج إلى إصلاحات موازية لتطوير الحماية الإلكترونية	4.34	0.745	قوية
	يعتبر مبدأي الإقليمية والعدالة الضريبية أبرز معيقات فرض الضريبة على المعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر	4.00	0.984	قوية
	بإمكان الجزائر مسايرة الدول الرائدة في الضريبة الإلكترونية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية	2.28	1.198	متوسطة
	في نظرك يعتبر سن تشريعات ضريبية خاصة بالتجارة الإلكترونية كبها للتطور والنمو التكنولوجي	2.34	1.035	متوسطة
	الاختصاص الضريبي للدول من أبرز معيقات تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية في الجزائر	3.28	1.023	متوسطة
	تعتبر الإمكانيات الفنية والتقنية المتوفرة حاليا في الادارة الضريبية قادرة على استقبال هذا النوع من التجارة	2.06	1.134	متوسطة
	يعتبر اختفاء الأوراق الثبوتية للمعاملات الإلكترونية و صعوبة تحديد هوية المكلفين بالضريبة من أبرز المعوقات أمام الإدارة الضريبية	4.25	0.568	قوية
	يوجد قصور في العلاقة بين هيكل النظام الضريبي ومستحدث تقنيات المعلومات	4.06	0.840	قوية
	اصدار الموقع الإلكتروني (جبايتك) يعتبر كبدية لاستقبال التجارة الإلكترونية في الجزائر	3.53	1.107	متوسطة
الإدارة الضريبية	يعتبر موقع (جبايتك) قادر على التحكم بتصرّجات المعاملات التجارية الإلكترونية	2.97	1.332	متوسطة
	يجب إعادة رسكلة الموارد البشرية للإدارة الضريبية حتى تتماشى مع تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	4.28	1.023	قوية
	تعتبر الإمكانيات الفنية والتقنية المتوفرة حاليا في الادارة الضريبية قادرة على استقبال هذا النوع من التجارة.	2.22	1.289	ضعيفة
	يعتبر اختفاء الأوراق الثبوتية للمعاملات الإلكترونية و صعوبة تحديد هوية المكلفين بالضريبة من أبرز المعوقات أمام الإدارة الضريبية.	2.34	1.359	ضعيفة
	يوجد قصور في العلاقة بين هيكل النظام الضريبي	3.78	1.128	متوسطة

			ومستحدث تقنيات المعلومات.
متوسطة	0.942	3.88	يقوم المكلف بالضريبة الإلكترونية بالتصريح بمختلف مداخيله بكل مصداقية.
متوسطة	0.965	3.69	معظم ممارسين التجارة الإلكترونية لديهم ثقافة تسمح لهم بقبول هذه الضريبة.
متوسطة	1.105	3.56	ينفر المجتمع الضريبي الجزائري مختلف أنواع الضرائب نظرا لمخالفتها مبدأ العدل و المساواة.
متوسطة	1.153	3.34	الاقتطاع من المصدر لدى المكلفين بالضريبة الإلكترونية يعتبر الحل الأمثل في الوقت الحالي نظرا لحداتها وعدم انتشار الوعي الكافي لدى المجتمع الضريبي.

المجتمع الضريبي

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مستخرجات برنامج SPSS

4.2 اختبار التوزيع الطبيعي :

الجدول رقم (09): جدول التوزيع الطبيعي

أبعاد الدراسة	احصائيات الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
التشريعات والقوانين الضريبية	0.959	0.261
الإدارة الضريبية	0.966	0.389
المجتمع الضريبي	0.980	0.794

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مستخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن القيمة الاحتمالية (SIG) لجميع أبعاد الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني أن توزيع البيانات لهذه المحاور يتبع التوزيع الطبيعي وتخلو من القيم المتطرفة التي تؤثر في النموذج. وعليه فانه سيتم استخدام الاختبارات المعلمية المناسبة لتحليل نموذج الدراسة.

5.2 اختبار الفرضيات وتحليلها :

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة T Test One Sample المستعمل لتحليل أجزاء الاستبيان، عند مستوى دلالة 0.05 وبمستوى ثقة 95%.

أ. الفرضية الأولى: H0: تعتبر التشريعات والقوانين الضريبية في الجزائر ملائمة لتطبيق الضريبة الإلكترونية.

الجدول رقم (10): اختبار الفرضية الأولى.

الفرضية الأولى	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	درجة الحرية Df
تعتبر التشريعات والقوانين الضريبية في الجزائر ملائمة لتطبيق الضريبة الإلكترونية	2.040	30.311	0.000	31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتضح من الجدول (04) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى ثقة 95 %، وبما أن قيمة Sig مستوى المعنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة: تعتبر التشريعات والقوانين الضريبية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق الضريبة الإلكترونية. وهذا ما لاحظناه في القوانين الضريبية الجزائرية غياب كلي للمواد القانونية التي تفرض تضريب المعاملات التجارية الإلكترونية لذلك ينبغي على المشرع الجزائري إعادة تحديث مختلف القوانين التجارية والضريبية بالشكل الذي يتماشى مع خصوصيات المعاملات الإلكترونية.

ب. الفرضية الثانية: H_0 : الإمكانيات المادية و الفنية لدى إدارة الضرائب تعتبر ملائمة لتطبيق الضريبة الإلكترونية.

الجدول رقم (11): اختبار الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	درجة الحرية Df
الإمكانيات المادية و الفنية لدى إدارة الضرائب تعتبر ملائمة لتطبيق الضريبة الإلكترونية	2.040	32.294	0.000	31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول (05) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى ثقة 95 %، وبما أن قيمة Sig مستوى المعنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: الإمكانيات المادية والفنية لدى إدارة الضرائب تعتبر غير ملائمة لتطبيق الضريبة الإلكترونية. تبقى رقمنة الإدارة الضريبية بالجزائر ضرورة حتمية في ظل ثورة تقنيات المعلومات و انتشار التجارة الإلكترونية وهذا ما تسعى إليه العديد من المنظمات أبرزها منظمة التعاون الاقتصادي، بالمقابل ضرورة إعادة رسكلة مختلف إطارات و عمال إدارة الضرائب وحثهم على التكوين الجيد في مجال الاعلام الآلي.

ت. الفرضية الثالثة: H_0 : ثقافة المجتمع الضريبي بالجزائر تسمح له بتقبل الضريبة الإلكترونية.

الجدول رقم (12): اختبار الفرضية الثالثة.

الفرضية الثالثة	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	درجة الحرية Df
ثقافة المجتمع الضريبي بالجزائر تسمح له بتقبل الضريبة الإلكترونية	2.040	24.317	0.000	31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول (06) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى ثقة 95 %، وبما أن قيمة Sig مستوى المعنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: الثقافة والوعي الضريبي للمجتمع الضريبي لا يسمح له بقبل الضريبة الإلكترونية. يبقى غياب الإطار المفاهيمي

للمعاملات التجارية الالكترونية ما يعيق المجتمع الضريبي في فهم طبيعة المعاملات هل هي الكترونية أم تقليدية؟ فالمجتمع الضريبي في الجزائر لازال يعتبر أن ضريبة هي عبء يتنقل كاهله ويتخذ كل الأساليب التي تدفعه للتهرب منها وهذا ما تفسره الأرقام الهائلة للتهرب الضريبي في الجزائر، لذلك نشر الوعي الضريبي يبقى ضرورة حتمية ويتجلى ذلك من خلال الدور الأساسي للمعاهد والجامعات و المدارس العليا في التكوين الجيد للمجتمع الضريبي.

الخلاصة:

إن مواكبة التطورات التقنية والمعلومات أصبحت ضرورة حتمية على الدولة الجزائرية بالنظر إلى الجهود التي تقوم بها الجزائر من خلال سنها لمجموعة من القوانين أبرزها قانون 08-15 الخاص بالتجارة الإلكترونية، إلا أن هياكلها تبقى غير جاهزة لذلك مما يصعب عليها تضريب المعاملات التجارية الإلكترونية في القادم بسبب غياب إطار واضح لذلك وهو ما دفعنا إلى دراسة هذا الموضوع لمعرفة ماهي متطلبات تطبيق الضريبة الإلكترونية في الجزائر أين قمنا باستخلاص مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- غياب واضح للمواد القانونية الضريبية التي تتماشى مع خصوصيات المعاملات التجارية الالكترونية التي تسمح لنا بفرض معدلات ضريبية عليها.
- الإمكانات المادية والتقنية والبشرية المتواجدة حاليا في الادارة الضريبية غير كافية وغير ملائمة تماما لرقمنة الإدارة الضريبية.
- المجتمع الضريبي في الجزائر لا يمتلك ثقافة ضريبية تؤهله لتقبل معدلات ضريبية على معاملاته التجارية الإلكترونية، بسبب غياب الاطار المفاهيمي للعمليات التجارية الالكترونية بالنسبة له من جهة و من جهة أخرى غياب الوعي الضريبي بصفة عامة باعتباره أن الضريبة عبء يتنقل كاهله و هو ما يدفعه لاتباع كافة طرق التهرب الضريبي.
- و من خلال النتائج التي خرجنا بها من هذه الدراسة قمنا باقتراح بعض التوصيات والتي نتمنى من الجهات المعنية أخذها بعين الاعتبار:
- ضرورة إعادة رسكلة مختلف عمالها و تكوينهم بصفة محترفة حول مجال الاعلام الآلي.
- رقمنة الإدارة الجبائية واستحداث مختلف هياكلها بالشكل الذي يسمح لها بالتوجه نحو الإدارة الإلكترونية بتطوير مختلف برمجيات الاعلام الآلي المتواجدة لديها.
- إقامة ملتقيات ودورات علمية في الجامعات بالتنسيق مع المديرية العامة للضرائب توضح إشكالية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية.
- إضافة تخصصات جديدة في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا حول الاقتصاد الرقمي بصفة عامة.

قائمة المراجع:

- حامد, م. (2011). مشكلات فرض الضريبة على المعاملات التجارية الإلكترونية و طرق معالجتها. مجلة الشروق للعلوم التجارية. 14, (5).
- دادن, ع. (2004). الجباية الافتراضية والتجارة الإلكترونية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير. 154, (03).
- رأفت, ر. رشا, .و. ولاء, ا. (2004). الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية. مجلة التنمية. 04, (02).
- عزوز, ع. (2015). بآية المعاملات الإلكترونية المشاكل والحلول. مجلة الردة لاقتصاديات الاعمال. 74, (01).
- Comité des affaires fiscales. (1998). Conditions Cadres pour l'imposition du Commerce Electronique, comme présenté aux Ministres à la Conférence ministérielle de l', « Un Monde sans frontières : concrétiser le potentiel du commerce électronique. france: OECD.
- Houghton, K., & Gary, c. (2000). The National Tax Associations Project on Electronic Commerce and Telecommunication Taxes. National Tax Journal(53), 1361.
- Mclure, & C, E. (1997). Sales Taxation and Intergovernment Fiscal. Relation National Tax Journal, 731-749.